

دور الأسلحة في النزاعات الوحشية في الساحل

The Role of Weapons in the Sahel Brutal Conflicts

الباحثة: عموري نسيم^(*)

Abstract:

The outbreak of armed conflicts in the Sahel have been always attributed to ethnic, racial, economic, and social factors. Since the 1960s, Mali, Mauritania and Niger have all been inflicted by a complicated, multifaceted security problem, which was mainly a result of state dysfunctions and fragility in the region. That security problem, in turn, generated new phenomena, such as terrorism, organized crime, illegal migration as well as the proliferation of small and light weapons. This research paper attempts to highlight the role of small and light weapons in exacerbating intrastate conflicts raging in the Sahel and it tests the possibility of violent non-state actors operating in the region to acquiring biological and chemical weapons.

الملخص:

ارتبطت النزاعات المسلحة في منطقة الساحل الأفريقي و الصحراء، بأسباب اثنية و عرقية، وسوسيولوجية برزت على شكل دورات متتالية من ازمات عنيفة، منذ ستينيات القرن الماضي، فموريتانيا، النيجر، و المالي لا تزال تعاني من مشاكل معقدة منذ استقلالها بسبب الفشل الوظيفي و البنيوي للدولة، تطورت المشاكل عبر الزمن لتتفجر من جديد مفردة ظواهر هجينة كالوجود الإرهابي الذي جعل من منطقة الساحل ملاذ امن و قاعدة لعملياته، و انتشار الجريمة المنظمة و الهجرة الغير شرعية، مع هيمنة ظاهرة انتشار الأسلحة و حركتها الغير مشروعة، كمظهر و عرض يحاكي هشاشة الوضع الأمني يفاقم تعقيد النزاع و يساهم بشكل كبير في تأجيجه، ومن خلال هذا المقال حاولنا معالجة "دور الأسلحة في النزاعات الوحشية في الساحل"، مع تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه الأسلحة الخفيفة في تأجيج العنف، و احتمالية اكتساب فواعل من غير الدول للأسلحة البيولوجية والكيميائية، خاصة بعد احداث 11 سبتمبر، كما يشته

^(*) - طالبة دكتوراه تخصص "إدارة النزاعات وبناء السلم"، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة

الجزائر 3 البريد الإلكتروني: mouri.nassima@univ-alger3.dz

عموري نسيم: دور الأسلحة في النزاعات الوحشية في الساحل

Keywords: Armed conflicts, internal conflicts, Sahel, light and medium weapons.

الباحثون ان الجماعات المتطرفة المسؤولة عن الهجمات الارهابية في الساحل لديها مصدر مشترك للإمداد وتشكيل خلية واحدة مع اولئك الذين ينشطون في سوريا والعراق، الكلمات المفتاحية: النزاعات المسلحة، النزاعات الداخلية، منطقة الساحل الإفريقي، الأسلحة الخفيفة والمتوسطة.

مقدمة:

تُعاني دول الساحل الإفريقي مشاكل معقدة منذ استقلالها، تتصدرها القصور في بناء الدولة الوطنية و أزمة الهوية و الإقصاء، و التي بدورها تُغذي نشاطات التمرد التي يخوضها الطوارق في النيجر ومالي، التمرد المسلح في السنغال لأكثر من ثلاثين سنة، الحروب الأهلية في ليبيريا(1989 الى 1997)، و غينيا بيساو(1998 الى 1999)، و التمرد المسلح في ساحل العاج (1997 الى 2011)، كذلك سلسلة الانقلابات العسكرية المتعاقبة، حيث صار المدنيون ضحايا لهذه النزاعات الوحشية أكثر من أي وقت مضى، و بعد أحداث الحراك العربي شهدت المنطقة حالة غير مسبوقة من التطورات الأمنية، نتيجة لانهيار النظام الليبي الذي تبعه الوجود الإرهابي و تحالفه مع عصابات الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والمخدرات، والتي تسببت بحالة عدم الاستقرار المتواتر و تحول المنطقة إلى مأوى لتخزين الأسلحة وانتعاش السوق السوداء فأصبح امتلاك السلاح أهم من تأمين الغذاء، أمام هذا الوضع المرعب ارتفع معدل أعمال العنف، و التفجيرات في ظل غياب الحكومات و عجزها عن تحقيق الأمن، والانخراط في جهود جادة لتسوية النزاع، وبالتالي أدرجت المنطقة ضمن الحزام الناري "ceinture de feu".

وعليه ستكون إشكالية المقال كالتالي: إلى أي مدى يمكن أن يؤثر انتشار الأسلحة على وتيرة النزاعات في الساحل الإفريقي؟ وماهي انعكاسات فوضى السلاح على مستقبل المنطقة؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

عموري نسيم: دور الأسلحة في النزاعات الوحشية في الساحل

- كلما زاد حجم انتشار الأسلحة في الساحل سيؤدي إلى تأجيج النزاع والفوضى.
- كلما ضعفت قدرة حكومات دول الساحل إلى إيجاد آليات مشتركة للتحكم في حركة السلاح ومراقبته سيطول أمد النزاع.

أولا- ظاهرة انتشار الأسلحة في الساحل.

في البداية لابد من الاعتراف بان ظاهرة انتشار الأسلحة، من طرف المتمردين والجماعات الإرهابية في منطقة الساحل و الصحراء يشوبها الكثير من الغموض، فقد سجلت الإحصائيات الأخيرة تصدر إفريقيا للترتيب العالمي بـ 120 مليون قطعة سلاح، و في تقرير لمنظمة (CAR)، "Conflict Armament Research"، في نوفمبر 2016 حول حركة الأسلحة في منطقة الساحل بأن من أصل 1/5 قطعة سلاح من طراز كلاشينكوف تأتي من السودان و ساحل العاج هذا يؤدي إلى مقتل أكثر من 2600 ضحية يوميا، كما أن الجماعات الإرهابية تستند بشكل كبير على الأسلحة المهربة من مخازن الجيش المالي.⁽¹⁾ وقد انتعشت صناعة الأسلحة بمختلف ذخائرها وأنواعها، حيث اعتمدت في أدائها وتسييرها على نسبة مرتفعة من الأجهزة الالكترونية لتقاوم الأوضاع البيئية كالأحوال والرمال والغبار في المناطق الصحراوية، وبعد أحداث 11 سبتمبر تشدد قلق المجتمع الدولي من إمكانية استخدام الفواعل من غير الدول لأسلحة نوعية، وهنا سنستعرض الأسلحة المتاحة للفواعل الغير نظامية أثناء النزاعات الداخلية:

1. الأسلحة الخفيفة والمتوسطة (ALPC):

حسب خبراء الأمم المتحدة مصطلح الأسلحة الخفيفة و المتوسطة هي أسلحة يحملها الإنسان يدويا، لاستخدامها كأدوات حربية مهلكة وتثبت بماسورة تحتية على حامل إطلاق القذائف و الصواريخ، المضادة للدبابات ذات عيارات لا تقل عن 100 ملمتر، وتشمل:

⁽¹⁾ - David Baché, un rapport cartographie de la circulation des armes dans le sahel, RFI.fr. 16 Novembre 2016

عموري نسيم: دور الأسلحة في النزاعات الوحشية في الساحل

المسدسات، والمسدسات النصف أوتوماتيكية، البنادق الآلية، المدافع والرشاشات واجهزة قذف القنابل.⁽²⁾

وفي تقرير استقصائي في مجلة "Foreign Policy"، تضاعفت تجارة الأسلحة الخفيفة بين عام 2001 و 2002، و وصلت إلى مبلغ 5 مليار دولار في 2012، فهي تفرض تحديات خطيرة، خصوصا وأنها تشكل الجزء الأكبر من الأسلحة المستخدمة من قبل حركات التمرد في مالي، والجماعات الإرهابية المنتشرة في النيجر و الساحل، كذلك يسلط التقرير الضوء على الدور الذي تلعبه الأسلحة الخفيفة في تأجيج العنف وتهديد حياة السكان المحليين، فوفقا لمسح الأسلحة الخفيفة ما بين عام 2011 و 2016، وقعت أكثر من خمسين عملية تفجير واستهداف لمواقع الجيوش النظامية، مخلفة أكثر من 1500 ضحية.⁽³⁾

وفي تقرير آخر لمكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمم المتحدة (UNODA) حول الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، أنها سهلة التفكيك، و النقل و الإخفاء، فالتكديس المفرط و توافرها الواسع النطاق، يذكيان التوتر وعندها يصبح العنف أكثر فتكا ويدوم لفترة أطول، قدر التقرير أن المجموع لا يقل عن 875 مليون قطعة ونسبة كبيرة تقع خارج سيطرة الحكومات، حيث يستخدمها حركات التمرد، عصابات الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، نفس التقرير سجل اخطر خمسة أسلحة خفيفة فتاكة، تستخدم في الحروب الحديثة أين قام المصنعون بمضاعفة قدرتها التدميرية، خاصة و أن اغلب النزاعات الحالية تدور على الأرض باستخدام أسلحة خفيفة فتاكة تشكل اكبر خطر على الإنسان:

وفي الجدول أدناه سنعرض أهم هذه الأسلحة:

⁽²⁾ - Guinar Ok Nénam ; **Les Armes Légères au Sénégal, Rapport d'enquête, Malao, SENEGAL**, Septembre 2003, p5.

⁽³⁾ الياس جرو، "من أين حصل متمردو العالم على اسلحتهم"، **مجلة فورين بوليسي**، العدد 23، 3 يونيو 2015، ص 18.

عموري نسيمه: دور الأسلحة في النزاعات الوحشية في الساحل

الجدول الأول: أهم الأسلحة الخفيفة

نوع القطعة	مميزاتها
بندقية كلاشينكوف AK 574	روسي، مزود بطلقة عيار 5.45 ملم المفضل للميليشيات لخفته، ودقته في التصويب.
بندقية M16	أمريكية، وزن آخر نسخة منها 3.99 كغ، يتسع مخزنها إلى 30 طلقة، بمعدل 15 طلقة في الدقيقة، يصل مدى رميها 550 متر.
رشاش كلاشينكوف BK خفيف	روسي، سلاح آلي قادر على تحمل الارتداد والتسخين.
رشاش M 240	أمريكي، يستخدم لتدمير القوة البشرية ووسائل النقل، وزنه 12.25 كغ، تبلغ سرعة الرمي 650 طلقة/الدقيقة
البندقية الآلية الخفيفة OBZ 95	صينية، حلت محل بندقية AK 574 الروسية، تتميز بقصر طولها مما يجعل الزناد في موقع متقدم، تستخدم طلقة عيار 5.8 ملم.

المصدر: نوفوسيتي، "أخطر خمسة أسلحة خفيفة فتاكة في تاريخ الحروب الحديثة"، موقع

RT .moc.TRCibara، 19.11.2014، 20:00 MGT

2. القنابل القذرة: تسعى المنظمات الإرهابية إلى صنع أسلحة إشعاعية، أو قنابل قذرة

عبر شن هجمات على منشآت نووية تنتج مواد إشعاعية خطيرة، وذلك لتخزينها واستخدامها، بما في ذلك الوقود النووي.

توجد طرق عدة يمكن للإرهابيين من خلالها نشر مواد نووية خطيرة لتلويث المناطق المستهدفة واستخدام مواد مشعة بعد سرقتها من مختبر بحثي أو مستشفى، كما يمكن للإرهابيين ببساطة إطلاق متفجر تقليدي صغير محاط بهذه المادة ينشر مواد مشعة كما

عموري نسيم: دور الأسلحة في النزاعات الوحشية في الساحل

يفعل السلاح النووي، وهناك مخاوف من استخدام الجماعات الإرهابية لهذه المواد خاصة وأن منطقة الساحل تتوافر على منشآت بترولية عديدة.⁽⁴⁾

3. الأسلحة البيولوجية: الحرب البيولوجية أو الإرهاب البيولوجي وهو التسبب أو النشر المتعمد للأمراض بواسطة عوامل بيولوجية تستخدم كأسلحة. وهذا النوع من الأسلحة يملك القدرة على إلحاق أضرار جسيمة بالبشر، وعلى ضوء الخطر البارز الذي يمثله امتلاك الإرهابيين لهذه الأسلحة، خاصة وأن معظم العوامل البيولوجية التي يمكن استخدامها كأسلحة موجودة في الطبيعة كالبيكتيرية والفيروسات التي يتم تحويلها إلى أمراض معدية.⁽⁵⁾

4. الأسلحة الكيميائية: هي المواد الكيميائية التي يمكن من خلال مفعولها الكيميائي في العمليات الحيوية أن تحدث وفاة أو عجزا مؤقتا أو أضرار دائمة للإنسان والحيوان، بالرغم أن الدول كانت المستخدم الرئيسي للأسلحة الكيميائية، فالمخاوف الحالية نابعة أساسا من احتمال استخدام هذه الأسلحة من قبل الإرهابيين، ومن الأنواع الرئيسية للأسلحة الكيميائية نذكر: - غاز السارين، السومان التي تستهدف عامل الاعصاب.

- غاز كيبيريتوز الخردل وهو عامل منفط يسبب حروق ووفاة.

غاز الفوسجين وهو عامل خانق.⁽⁶⁾

أصبح خطر احتمال استخدام جهات فاعلة من غير الدول، أسلحة كيميائية حقيقة، عندما استخدمت طائفة "اوم شيرينكو" غاز السارين في هجومات "ماتوسومو"، وطوكيو بين عامين 1994 و1995، فالجماعات الإرهابية أصبحت تمتلك موارد مالية كبيرة، وأشخاصا يملكون المعرفة والمهارات، ولاحقا استخدمت تنظيمات إرهابية في النزاع السوري غاز الخردل.

(4) - مركز دراسات الوحدة العربية، أسلحة الرعب: اخلاء العالم من الاسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية.

بيت النهضة، ط 1، لبنان، 2007، ص 98.

(5) - نفس المرجع اسبق، ص 134

(6) - - نفس المرجع السابق، ص 159- 161

5. الألغام الأرضية والعبوات الناسفة:

تعتبر الألغام الأرضية عبوات ناسفة مصممة لتدمير المركبات و إلحاق الضرر بها، و قتل الناس، تستخدم كأسلحة أثناء النزاعات لتدمير البنى التحتية واثارة الذعر ومنع السكان من الوصول إلى منازلهم، حيث يتم إخفاؤها و تموينها و زراعتها حول النقاط الاستراتيجية، كما يستخدمها الجماعات الإرهابية كمتفجرات وكصاعق للعبوات الناسفة و من بين أكثر الألغام شيوعا اللغم الروسي "2ZGOP"، ينفجر ضمن دائرة نصف قطرها 10 أمتار، قد تقتل وتجرح في نطاق 100 متر وأكثر، واللغم الكندي الرخيص الثمن المضاد للأفراد "2A3"، مصمم للانفجار بتأثير الضغط لإحداث إصابات خطيرة دون الموت.⁽⁷⁾

ثانيا: مصادر التموين بالأسلحة في الساحل.

يكفي أن تقوم بتسليح عصابة من المقاتلين المدربين تدريباً معقولاً، ببنادق هجومية وبضعة رشاشات وشاحنات "بيك اب" لتكون قوة حربية جيدة، فالمتابع للوضع في منطقة الساحل يرى خريطة توسع القوى المسلحة وانتشار الجماعات الإرهابية والمجال المفتوح لحركة الأسلحة التي تنوعت مصادرها وبات من الصعب إحصاؤها.

ومن أهم مصادر التموين بالأسلحة نذكر:

الأسلحة المنهوبة من المخزونات الليبية غزت المتمردين والجماعات الجهادية في شمال مالي وغرب إفريقيا منذ 2012.

كذلك قام الطوارق والجماعات الإرهابية بتنويع سلسلة التوريد، الخاصة بهم وأضافوا مصادر جديدة مع تراجع منسوب التدفق من ليبيا، لارتفاع الطلب الداخلي على الأسلحة مع اتجاه الصراع الداخلي نحو التصعيد.⁽⁸⁾

ويشير تقرير المنظمة الدولية المستقلة لمراقبة التسليح الكائن مقرها بلندن أن دولة مالي أكثر الدول احتواء على الأسلحة القادمة من حقبة الحرب الباردة، مما زاد في تعقيد التمرد

(7) - عمر فرحاتي ويسرى اوشريف، تداعيات الازمة الليبية على الامن في الجزائر. الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2016، ص 192.

عموري نسيم: دور الأسلحة في النزاعات الوحشية في الساحل

الانفصالي، ووضحت الدراسة الاستقصائية أن الجزء الأكبر من السلاح الذي تم توثيق وجوده بين الفصائل المسلحة في شمال مالي قادم من الصين وروسيا. وأشار التقرير أيضا أن مخازن الأسلحة الليبية اقتصر دورها على توفير، أسلحة التفوق النوعي لدى المتمردين الماليين، وهنا تظهر ليبيا كمصدر بارز للأسلحة الثقيلة التي تم توثيق وجودها لدى المتمردين عام 2012 بما في ذلك السيارات المزودة بمدفع (-2 - 23 - UZ) المضاد للطائرات، وهناك احتمال تهريب صواريخ أرض جو، تطلق على الكتف بولونية الصنع.

رسمت المنظمة لمحة عن تدفقات الأسلحة الأكثر تعقيدا و التي طورت على مدى عامين، فوصلت إلى نتيجة غريبة مفادها تداول أسلحة و ذخيرة سودانية و إفوارية في جنوب ليبيا و مالي، مع ذخيرة روسية وصينية مصنوعة حديثا من طراز 1/56، تشبه في نوعها و سنة الإنتاج البنادق التي استولت عليها القوات الكردية من الدواعش في "عين العرب كوباني".⁽⁹⁾

ثالثا: الساحل الإفريقي ومعضلة انتشار الأسلحة.

تدخلت الكثير من العوامل لتأجيج النزاع في منطقة الساحل، وفقدان السيطرة على بعض الأقاليم وقطاعات كبيرة، مما يؤهل المنطقة لاستمرار النزاعات الأهلية لفترات طويلة المدى مصحوبة بمعضلة انتشار السلاح والانفلات الأمني.

1- العوامل المؤدية إلى تفاقم انتشار السلاح في الساحل.

*انعدام الاستقرار الاجتماعي والسياسي بسبب تعاقب الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية والأمثلة كثيرة: الانقلاب العسكري ضد الرئيس "مامادو تانديان" في النيجر، والانقلاب الذي عرفته غينيا بيساو في 2008 ضد الرئيس "داديس كامارا"⁽¹⁰⁾.

⁽⁹⁾ -Conflict Armament ResearchOp -,cit, p14-16.

⁽¹⁰⁾ - Abdoulaye Diop BATHILY, **Problématique de la Dissémination des ALPG au SENEGAL**, mouvement contre)ALPG) (MALAO), SENEGAL ,Décembre 2012.

عموري نسيم: دور الأسلحة في النزاعات الوحشية في الساحل

*التعقيدات الامنية التي فرضها السلاح الخارج من مستودعات النظام السابق، يشكل معضلة امنية حقيقية وتؤكد التقارير الاممية بان الجماعات المتطرفة وأخرى متمردة تضطلع في المتاجرة بمئات الاطنان من الاسلحة الليبية.

وفي عام 2013 نجحت صحيفة "SUNDAY TIMES" في تسريب تقرير عن الاستخبارات البريطانية، يؤكد أن بوكو حرام استطاعت تأمين طريقها لتهريب السلاح من ليبيا الى نيجيريا عبر التشاد.

كما مكن السلاح الليبي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي (APMI) وحركات التمرد الطرقية، كحركة تحرير واستقلال اقليم الازواد (MNLA) من السيطرة على شمال مالي وادخال المنطقة في حرب اهلية، اعقها التدخل الفرنسي.

و تتعاضد مصائب السلاح الليبي الذي يقف وراء حادثة عين أمناس، و حتى الاغتيالات السياسية في تونس تمت بمسدسات ليبية، و احداث الشغب التي اريق فيها دماء بواسطة الاسلحة الخفيفة القادمة من ليبيا.⁽¹¹⁾

*هشاشة الحدود، نتيجة هشاشة تركيبة الجيوش في الساحل مع صعوبة فرض الرقابة الذي يتجاوز اقتصاديات هذه الدول، مع انعدام التأطير الجيد للموارد البشرية مما يجعل الحدود سهلة الاختراق سواء من قبل عصابات الاتجار بالبشر والمخدرات.

2- تداعيات و أبعاد فوضى السلاح في الساحل

على المستوى السياسي: تهديد استقرار دول الجوار الجغرافي، فمنطقة الساحل هي كتلة جغرافية واحدة، ولا تخلو من التوترات السياسية، فتهريب الاسلحة تجارة رائجة طالت كل دول الساحل اذ تشير التقديرات الى تهريب ما يقرب من 10 الاف قطعة سلاح وقذائف

(11) - عبيد امجن، " انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الامنية في افريقيا"، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية

قطر، اكتوبر 2014، ص. 4، 5، 6.

عموري نسيم: دور الأسلحة في النزاعات الوحشية في الساحل

(RPJ) هذا ما يعكس اضعاف الطابع الامني (SECURITIZATION) بعد الاستدلال

بوجود تهديدات ويتم اللجوء الى شرعنة اللجوء لترتيبات استثنائية.

على المستوى الاقتصادي: تعرف منطقة الساحل الافريقي مظاهر "الفوضى الناشئة"

نتيجة لعجز السلطة المركزية عن تحقيق الامن و زيادة الانكشاف عبر الحدود مما يؤدي الى

عدم التوازن في التنمية و تعطيل عجلة النمو و ارتفاع نسبة التضخم و الركود، مع ندرة

المواد الاساسية و تراجع الاستثمارات الاجنبية، و مصادر النفط اصبحت الان تحت سيطرة

الجماعات الارهابية التي تتاجر بها بطريقة غير شرعية و هو ما يعمق الازمة النفطية و يؤدي

الى ضرورة تحديد اللاعبين في اسواق النفط والتي تستخدم النفط كورقة ضاغطة للمساومة

بدخولهم كمنتجين غير شرعيين.⁽¹²⁾

على المستوى الثقافي: تنامي الشعور بعدم الامن والذي بدوره يؤدي الى تزايد الطلب على

السلاح وانتشار ثقافة العنف وعدم التسامح ورفض الآخر، والاستهتار بالذات البشرية حيث

شهدت المنطقة مؤخرا احداث مأساوية جسدها الفكر "الميليشي" من تمثيل بالموتى والتجنيد

القسري للمهاجرين الأفارقة واستغلالهم في السخرة والبغاء القسري وفضائح ذات طابع

شيطاني.

على المستوى البيئي: فتراكم الأسلحة ومخلفات القنابل والالغام والعبوات الناسفة،

يسبب التلوث الحربي، الذي يستهدف البيئة الطبيعية، كما يسبب مشاكل صحية واعراض

السمية بالمعادن الثقيلة كالرصااص في الاتربة الذي تحمله المنتجات الزراعية وتمتصه امعاء

الانسان وينتج عنه عدم القدرة على التركيز والتشوش، كما سيؤدي مستقبلا الى مواليد

تعاني التخلف العقلي وتشوهات.

(12) - عمر فرحاتي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 203، 201

الخاتمة:

وفي الأخير نستنتج ان انفجار النزاع في منطقة الساحل، ليس نتيجة انتشار السلاح لان النزاع هو ظاهرة تابعة في دوافعها متنوعة في مسارها، بمعنى ان النزاع تابع لمبررات أطراف النزاع التي يفسرها المحدد السوسولوجي بالدرجة الاولى، فوجود السلاح ارتبط بفعل ازمات كانت موجودة سلفا في المنطقة لكن الانتشار الكبير والتطور التكنولوجي للصناعات الحربية، وتعدد الفواعل والاطراف الباحثة عن المصالح والنفوذ يزيد من فرص تفجير نزاعات جديدة والرفع من المستوى التدميري في حالة نشوب حرب.

كذلك يجدر الاشارة ان منطقة الساحل هي كتلة جغرافية واحدة، فاختلال الاستقرار في مالي وليبيا يهدد استقرار دول الجوار والمنطقة برمتها، لذا لابد من تبني خطة توافقية للحد من انتشار الاسلحة، ومراقبة حركتها، مع التفاهم الاستراتيجي ومد الجسور ما بين الاختلافات الثقافية والعقائدية.

ايضا ان العامل الرئيسي لانتشار الاسلحة هو السعي دول المنطقة للتسلح، بما لا يتوافق مع الاحتياجات الدفاعية العسكرية الشرعية ومصالحها الحيوية، نحن بذلك لا نقصد تخفيض المعدات العسكرية، او الانفاق بل اعادة تخفيض هذه العناصر للدفاع عن المصالح الحيوية وليس تكديس الاسلحة الذي يخل بالاستقرار.

وأحد أنجع الاساليب لحل معضلة انتشار الاسلحة وحيازتها من طرف الجماعات الارهابية، هي جعل دول الساحل تقبل بوضع اقسام أكبر من قواتها المسلحة ضمن الاحتياط لمراقبة الجبهات التي اثرت.

وفي الأخير لابد من توافر ارادة وجهد جدي من قبل دول الساحل لبناء نظام امني مشترك مع اتاحة منبر اقليمي امني يبدأ بتدابير بناء الثقة للتمهيد، لتحرك دبلوماسي نحو منطقة خالية من الاسلحة

عموري نسيم: دور الأسلحة في النزاعات الوحشية في الساحل

قائمة المراجع باللغة العربية:

1. امجين (عبيد)، " انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الامنية في افريقيا"، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، قطر، اكتوبر 2014.
2. فرحاتي (معمّر)/ اوشريف (يسرى)، تداعيات الازمة الليبية على الامن في الجزائر. الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، ط 1، 2016.
3. مركز دراسات الوحدة العربية، اسلحة الرعب: اخلاء العالم من الاسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. لبنان: بيت النهضة، ط 1، 2007.
4. جروال (الياس)، "من اين حصل متمردو العالم على اسلحتهم"، مجلة فورين بوليسي، العدد 23، 3 يونيو 2015.
5. نوفوسيتي، " اخطر خمسة اسلحة خفيفة فتاكة في تاريخ الحروب الحديثة"، موقع (RT ARABIC. com)، 19.11.2014، GMT 20:00.

قائمة المراجع باللغة الاجنبية:

- 1_ BACHE David, un rapport cartographie de la circulation des armes dans le Sahel, RFI . fr. 16 Novembre 2016.
- 2_ Diop BATHILY (Abdoulaye), Problématique de la dissémination des (ALPG) AU SENEGAL, Sénégal : mouvement contre les armes légères de petites calibres (ALPC)(MALAO), Décembre 2012.
- 3- GUINAR Ok Nénam ; Les Armes Légères au Sénégal, Rapport d'enquête, Malao, SENEGAL, Septembre 2003.
- 4_ Conflit Armement Research, Enquête Sur Les Armes Au Sahel, GB : Foreign Commonwelth, November 2016.